

القضاء المصري ظهير للمطلقات بدعم حقهن في الزواج والحضانة

أزواج يستخدمون الأبناء ورقة ضغط على المطلقات للحصول على مكاسب مادية ومعنوية



مصلحة الأبناء أولوية

فجسة، تنعكس حتما على حياتها نفسيا وعصيا داخل أسرتها الصغيرة، ومن ثم يشعر الأبناء بالغيرة الاجتماعية والنشأة غير السوية وعدم الأمان الأسري، وتزيد الأمور تعقيدا عندما يتم استخدام الصغار أداة للتكبير المطلقة.

وفي زمن مساواة الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، يصعب أن يعيش المرء حياته الأسرية والاجتماعية بعد الانفصال بحرية ويتزوج من ثانية وثالثة ورابعة، مقابل حرمان المرأة من أبسط حقوقها بدافع سيرة نفسها وتربية أولادها في بيئة أسرية مستقرة مع زوجها الثاني، لافتة إلى أن تجريد الأمهات من مركز أحكام القضاء على مصلحة الصغار، وبغض النظر عن إمكانية تعديل النصوص القانونية التراتبية لإيقاد الأبناء من صراعات الآباء، فإن البديل الأمثل أن تركز أحكام القضاء على مصلحة الصغار بعيدا عن ترسيخ قاعدة تهرب النساء بأن حياتهن الزوجية تنتهي بالطلاق والفرغ لتربية الأبناء.

تتزوج عرفيا كنوع من السُّترة والهروب من نظرة المجتمع ومواد القانون التي تجامل الرجل تصطدم برأي ديني يصف الزواج العرفي بأنه في حكم الزنا، ويعتبر المرأة التي تسلك هذا الطريق وقعت في خطيئة، كان كل الأطراف قررت أن تنتقم من المطلقة لمجرد أنها تتحرر من سجن الزوجية وتختار لنفسها حياة أسرية هادئة مع رجل آخر يحقق تطلعاتها ويحترم أوميتها.

ورات عزة سليمان، رئيسة أمناء مؤسسة قضايا المرأة وصاحبة مبادرة "زواجي لا يمنع حضانتني لأولادي"، أن نظر قضايا إسقاط الحضانة بصورة منفردة، كل حسب ظروفها، يضع حدا لإذلال المطلقات بأولادهن، بعيدا عن حرمانهن من الأمومة، حتى لا تلجأ السيدات لطرق أخرى للاحتفاظ بالحضانة كالزواج العرفي، وهذا احتيال نسائي يضيع حقوقهن.

وأشارت لـ"العرب"، إلى أن إصرار الرجل على أن تكون مطلقته راهبة يقتصر دورها على تربية الأولاد عنصرية

بقيمة الإيجار الشهري لمنزل أولادها، وهي الأموال التي كانت تحصل عليها بموجب حكمين قضائيين.

وأوضحت لـ"العرب"، أن الكثير من الرجال يستخدمون الأبناء ورقة للضغط على المرأة المطلقة للحصول على أكبر قدر من المكاسب المادية والمعنوية، ومشكلة القانون أنه لم يراع ظروف المطلقات وكيف تكون حياتهن بعد الانفصال، والآلاف منهن لا يجدن الحد الأدنى من متطلبات الأولاد، في ظل تنصل الرجال من دفع النفقة وتسول بعضهم يعيش حياة كريمة.

ولم تقرر شيماء زوجها الثاني إلا بعد أن تخلت عنها أسرتها، وتركها تتحمل وحدها تبعات قرارها بالانفصال عن زوجها الذي اعتاد التعدي عليها وأولادها بالضرب والشتم اسم الجيران، حيث تعيش في حي شعبي، ثم اكتشفت لاحقا أن الأخطر من ظلم القانون بحرمان الأم المطلقة من الزواج أن المجتمع لا يرحمها وينظر إليها كأنها خائنة، وإذا اختارت المطلقة أن

وفي كل مرة، كانت تصطدم الأصوات المنصفة للأدم المطلقة بجمود ديني وتشريعي يساند الرجل في الحضانة ولا يبالي بمصالح ورغبات الأبناء، وأعطت هذه الأصوات للكثير من الرجال شجاعة الانتقام من الأمهات المطلقات.

وقالت شيماء مختار، وهي أم مطلقة ولديها بنتان، إن تطبيقها عندما علم بأنها ستزوج هدها برفق دعوى قضائية لإسقاط الحضانة عنها، لكن وسطاء تدخلوا لتهنئة الأمور بين العائلتين، شريطة تنازل الأم عن النفقة التي تحصل عليها شهريا ولا تطالبه مجددا

أظهرت محاكم الأسرة في مصر دعما غير محدود للنساء اللاتي قررن الزواج مرة ثانية وهن أمهات حاضنات، والتعاطف مع ظروفهن طالما أن ذلك لا يعكس سلبا على تربية الأبناء ومستقبلهم في حضانتهم، وقد تصبح مرونة القضاء بديلا عن تعديل قانون الأحوال الشخصية في ما يخص أسباب إسقاط الحضانة عن الأمهات ومبرراتها ووضع حد لتحول المطلقات إلى راهبات.

وضع الأساس لمصلحة الأبناء، وهناك متغيرات أسرية كثيرة حدثت لم تعد تتواءم مع النصوص القديمة، وهنا يأتي دور القاضي الذي يستوجب عليه أن يحكم بما يحفظ حياة ومستقبل الأولاد، ما يضع حدا لاتخاذ الأبناء وسيلة للانتقام بين الأزواج.

وجاءت فكرة السلطة التقديرية بنتائج إيجابية ضمن حقوق المطلقات والأبناء في تونس والمغرب، بعدما أجرت حكومتا البلدين تعديلات على نصوص مواد الحضانة في قانون الأحوال الشخصية، حيث أجازت سقوطها عن الأم في حال الزواج مرة أخرى، إلا أن القانون أعطى القاضي صلاحيات أوسع في حالة تحقق مصلحة الطفل أولا.

وأقرب مثال على ذلك، أنه من غير المعقول أن يستجيب القاضي للرجل في المطلق ويحرم الأم من أولادها إذا تزوجت، في حين أنه (الرجل) قد يكون فاسدا أو تاجر مخدرات أو متزوجا من امرأة سيئة السلوك، وإن لم يكن متزوجا يكفي أنه لن يستطيع رعاية الأبناء لإنشغاله في العمل، بالتالي أصبح حتميا على القضاء الأسري حسم خلافات الأزواج حول الأبناء بالأبعاد الإنسانية لا النصوص القانونية.

أظهرت دراسة ميدانية صادرة عن جمعية تنمية المرأة في مصر، وشملت 10 آلاف مطلقة، أن 90 في المئة من النساء المطلقات يخترن عدم الزواج مرة ثانية حتى لا يخسرن حق الحضانة ويتم حرمانهن من الأبناء بقوة القانون، وأن النسبة الباقية تلجأ إلى الزواج العرفي حتى لا يستطيع والد الأبناء إثبات الزيجة بأوراق رسمية أمام القضاء.

وخاضت منظمات نسائية وحقوقية مهتمة بحقوق المرأة معاركة كثيرة مع جهات رسمية، منها التشريعي والديني، لتعديل قانون الأحوال الشخصية في ما يخص إسقاط الحضانة عن الأم إذا تزوجت، لأن هذا النص يحمل تمييزا وعنصرية صارخة، ويقود إلى تشريد الأبناء واستخدامهم وسيلة لإذلال الأم والضغط عليها لتكون منزوعة الحرية في تقرير مصيرها.

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - أصدرت محكمة أسرية في القاهرة، قبل أيام، حكما فريدا من نوعه برفض إسقاط حضانة أم مطلقة لأولادها، رغم زواجها عرفيا، بدعوى أن اتجاهها للزواج بعد الطلاق لا يبرر انتقال الحضانة إلى الأب، طالما أن الزوج الثاني حسن السُّمة وأمين على الأبناء، وهي سابقة ترسيخ استخدام القضاء للنسق الإنساني في تحسين الصغار من خلافات الأزواج بعد الانفصال.

وضع القضاء الأسري حدا للتطبيق الحرفي لتشريعات عفا عليها الزمن، وكانت نصب في صالح الرجال وكان غريزة الأمومة تنتهي بمجرد الزواج الثاني، وأضحت الأحكام قائمة على أنه في حال تأكد القاضي من عدم وجود ما يمنع لدى زوج الأم في قبول الطفل ويعامله بشكل جيد، فالحضانة لن تسقط ولن تعاقب المطلقة على زواجها.

طلعت تجربة الزواج الثاني بالنسبة للمطلقات مغلفة بأجواء من التوتر وعدم الاستقرار النفسي، خشية انتقال الحضانة لأب عندما يثبت أن طليقته تزوجت، بالتالي أضحى التجربة بكل مراحلها مغامرة وتقوم لفقدان الأبناء، في ظل تساهل القانون مع الرجل، وحرمان زوجته السابقة من حق إعادة تأسيس حياة أسرية جديدة مع زوج آخر وجدت معه الراحة والأمان.

أكد محمد سيد أحمد، محام متخصص في القضايا الأسرية، لـ"العرب"، أنه أصبح بإمكان مئات الآلاف من النساء المطلقات الاستفادة من الحكم القضائي، لأنه يعاطف مع ميراث وقناعات زواجهن بعد الانفصال عن الإباء الشرعيين لأولادهن، ومن شأن هذه الخطوة أن تخفف معدلات لجوء المطلقات إلى الزواج العرفي للهروب من جحيم إسقاط الحضانة عنهن.

وأضاف أن "كثيرة حالات الطلاق في المجتمع دفعت القضاة لاستخدام سلطاتهم في تقدير الأمور، فالقانون

موضة

اخفي الأنظار بالتنورة غير المتماثلة

تعد التنورة غير المتماثلة نجمة الموضة في صيف 2020 لتمتد المرأة إطلالة جريئة ومفردة تخطف الأنظار. وأوضحت خبيرة الموضة الألمانية تانيا كرونين أن التنورة غير المتماثلة تمتاز بطرف سفلي مائل وغير مستو لتلفت الأنظار إليها.

وتأتي التنورة غير المتماثلة هذا الموسم مصنوعة من خامات فخمة ومفعمة بالأنوثة والرقّة مثل الحرير والساتان والدانتيل، بالإضافة إلى الخامات المريحة كالقطن والكتان.

وتمتاز التنورة غير المتماثلة بتنوع إمكانيات تنسيقها؛ حيث يمكن الحصول على إطلالة كاجوال بتنسيقها مع تي شيرت وحذاء رياضي.

حفظ العلاقات الأسرية والاجتماعية من التفكك درس من كورونا

آخر أنه لا شيء ثابت في هذه الحياة سوى التغيير، وأنه علينا أن نتحلّى بالمرونة لتكون قادرين على التأقلم مع التغيرات في حياتنا مهما كانت عنيفة أو غير متوقعة.

وتقدم المعنوق دورة تدريبية عن بعد تحت عنوان "21 يوما للتوازن"، وقد حققت هذه الدورة خلال وقت قصير انتشارا غير مسبوق داخل مملكة البحرين، إضافة إلى وصولها إلى عدد كبير من المتابعين والمهتمين في دول الخليج والوطن العربي، وناطقين بالعربية في مناطق مختلفة حول العالم.

ولفتت في هذا الإطار إلى زيادة عدد البحرينيين الذين يطلبون إرشادات تساعدهم في تجاوز تحديات كورونا الراهنة على أنفسهم وأسرهم، وقالت "من خلال هذه الدورة اكتشفت غياب أحاديث السود والصدقة بين الكثير من الأزواج الذين يقتصر تواصلهم على ضرورات تسيير أمور الحياة الروتينية للأسرة".

وأضافت "هناك أزواج لم يجلسوا مع بعضهم البعض لساعة واحدة يتحدثون فيها عن عواطفهم ويظهرون اهتماما متبادلا، وهذا الأمر إما أن تفاقمه أزمة كورونا الحالية أو أن يستثمر الزوجان هذه الأزمة في تعزيز ما يمكن تسميته بالصدقة والشراكة الحقيقية بينهما".

ولفتت إلى أن "الصدمة التي أحدثها فايروس كورونا على مستوى العالم ككل لم تكن متوقعة أبدا، وهذا يعطينا دليلا

هذه الأرضية هي نفسنا ومكنونات ذاتنا، وليست العالم الخارجي المتغير باستمرار".

وأشارت المعنوق إلى أن "أزمة كورونا الحالية مرحلة ستمر مهمما طالت، والمهم أن نخرج منها سالمين نفسيا وذهنيا وعاطفيا، لافتة إلى أن الناس يتفاوتون في صلابتهم النفسية، واستجاباتهم للتحديات والمصائب تفاوتت بين درجات الصمود والانهار.

الأشخاص الذين يتحلون بالثبات العاطفي هم الأكثر قدرة على تحويل الظروف الصعبة إلى فرصة لتعزيز التواصل

واعتبرت أن فايروس "فرصة تدفعنا لإعادة ترتيب أولوياتنا وإعادة النظر في طريقة حياتنا، والخروج من الروتين وإبتكار طرق جديدة للاستمتاع بالحياة"، وقالت "قبل أن يتعلم الشخص التعامل مع الناس يجب أن يتقن التعامل مع نفسه أولا".

ولفتت إلى أن "الصدمة التي أحدثها فايروس كورونا على مستوى العالم ككل لم تكن متوقعة أبدا، وهذا يعطينا دليلا

إلى التدهور النفسي وتفكك الأسرة والمجتمع.

وحذرت المعنوق من التهاون في التعاطي مع الأزمات النفسية التي ربما تصيب الأهل والأطفال نتيجة للظروف التي فرضها كورونا على البحرين والمنطقة والعالم كله، وهي ظروف غير مسبوق في التاريخ، حيث يجلس العالم حبس دوله ومنزله، لا سفر ولا رحلات ولا خروج من المنزل إلا للضرورة

أكدت استشارية التنمية البشرية البحرينية عيبر المعنوق أن الأشخاص الذين يتحلون بالثبات العاطفي والتوازن الداخلي هم الأكثر قدرة على تحويل الظروف الصعبة التي فرضتها جائحة كورونا إلى فرصة لتعزيز التواصل مع العائلة والأصدقاء، بل وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص في محيطهم، بدلا من الضجر والتنافر والشكاوى التي تفضي



توازن نفسي واجتماعي